دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	في الأصول والفروع بين الدراسات الفقهية والنحوية
المصدر:	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
الناشر:	مجمع اللغة العربية
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد علم الدين رمضان
المجلد/العدد:	ج 59
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	نوفمبر / ربيع الأول
الصفحات:	90 - 107
رقم MD:	252378
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الفقه الإسلامي، اللغة العربية، الدراسات الفقهية، المصطلحات العلمية، النحو العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/252378

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

فى الأصول والفروع بين الدراسات الفقهية والنحوية

للدكتور أحمد علم الدين الجندى

مقدمة :

امتازت العربية باتساعها ومرونتها ، ووضح هذا فى مجال الفقه وأصوله ، وعلوم الشريعة ، وكان لكل مدرسة منهج واستنباط واستدلال ، كما اختلفت هذه المدارس أيضا فى مصطلحاتها اللغوية وكان هذا الاختلاف واضحا فى التشريع والتفسير والحديث ، وقد استعانوا على هذه المصطلحات بنقل اللفظ من مدلوله الأصلى إلى مدلول آخر حيث أقروه واصطلحوا عليه أخيرا ، بل وأصبح حقيقة عرفية قامت فى أساسها على ضرب من العلاقة بين المعنى المنقول عنه ، والمعنى المنقول إليه ، وبعد النقل اشتق من اللفظ فى مدلوله الجديد صيغ كثيرة ، للدلالة على الفاعلية أو المفعولية أو الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة ، وقد ظهر فى أبواب الفقه كثير من المصطلحات مثل (التثويب) و (الترجيع) فى باب الأذان ، (والقِران والإفراد) فى باب الحج والعمرة ، (والحجر والتفليس) فى باب المعاملات[1] .

ولما استفاضت هذه المصطلحات فى علوم الشريعة وفصّلت انتفع بها النحاة فى كتبهم .

يشير ابن جنى (ت ٣٩٣ هـ) إلى ذلك بقوله « وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل النحوية »[2] .

---

(١) انظر كتب الفقة وأصوله ومجلة المجمع جـ ٣٠ .

(٢) الخصائص ١ – ١٦٣ دار الكتب ، ومحمد بن الحسن هو صاحب أبى حنيفة فقيه مؤلف توفى ١٩٨ هـ فى اليوم الذى مات فيه الكسائى ، ولهذا قال الرشيد : دفنت الفقه والعربية بالرى .

فأصحاب ابن جنى من النحاة أخذوا عللهم من كتب هذا الفقيه الحنفى وانتزعوها منه بالملاطفة والرفق[1].

كما يتردد الربط بين أصول النحو وأصول الفقه فى مناسبات عديدة منها :

١ ـ الكلام فى معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبنى على علم الإعراب[2].

٢ ـ أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة[3].

٣ ـ إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدى ، وإذا عجز النحوى عنه قال هذا مسموع[4].

٤ ـ أن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين سألوا ابن الأنبارى أن يلخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوى البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة ليكون أول كتاب صنف فى علم العربية على هذا الترتيب[5].

٥ ـ وابن الأنبارى نفسه يربط مرة أخرى بين أصول النحو وأصول الفقه » بأن بينهما من المناسبه مالا يخفى ؛ لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما »[6]

٦ ـ أصول النحو : أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه : أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله[7].

٧ ـ أن السيوطى قد رتب كتاب (الاقتراح) على ترتيب أصول الفقه . كما أشار فى صدر الأشباه والنظائر بأنه

---

(١) الخصائص ١ / ١٦٣ دار الكتب .

(٢) مقدمة المفصل للزمخشرى .

(٣) الاقتراح ٣٨ . والأشباه والنظائر للسيوطى . المقدمة .

(٤) الاقتراح ٤٧ .

(٥) مقدمة الإنصاف لابن الأنبارى .

(٦) نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ٨٩ ابن الأنبارى تحقيق أبى الفضل ، الاقتراح / ٣ .

(٧) لمع الأدلة لابن الأنبارى : الفصل الأول .

فى العربية يشبه كتاب القاضى تاج الدين فى الفقه[1] .

٨- واستمع إلى قول ابن الطراوة فى تقسيم الألفاظ : تنقسم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز ، فالواجب رجل وقائم ، ونحوهما مما يجب أن يكون فى الوجود ولاينفك الموجود عنه . والممتنع لاقائم ولارجل ؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لارجل فيه ولاقائم . والجائز زيد وعمرو لأنه جائز أن يكون أولا يكون[2] » .

٩- ويظهر أثر المباحث الفقهية فى النحو العربى عند الحديث عن الأصل والفرع - وسنولى ذلك فضل بيان ، إذ البحث الذى أقيمه الآن لحمته وسداه : الأصل والفرع .

* * *

تتردد الكلمتان : «الأصل والفرع» كثيرا فى كتب الفقه وأصوله ، ثم انتفع بهما النحاة فى كتبهم فى ضو مسلك الفقهاء ورجال الشريعة وذلك : أن أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس وكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع كما هما فى الفقه كذلك . والقياس : هو معظم أدلة النحو والمعول فى غالب مسائله عليه ، وقيل : إنما النحو قياس يتبع[3] .

ويقول ابن الانبارى[4] : «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لايتحقق ، لأن النحو كله قياس ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو» .

والقياس عرفه أرسطو بأنه الاستدلال الذى إذا سلمنا فيه بمقدمات معينة ؛ لزم عنها بالضرورة شىء آخر غير تلك المقدمات .

كما عرفه الفقهاء بأنه «حمل فرع

---

(١) الاقتراح ٢ . انظر الأشباه والنظائر : المقدمة .

(٢) قضية النحو والنحاة : د - حسن عون . المجلة ١٩٧٠ - عدد ١٦٢ .

(٣) الاقتراح ٣٨

(٤) لمع الأدلة ٩٥

على أصل فى بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما » أو بعبارة أخرى » هو إظهار مثل حكم الأصل فى الفرع لوجود علة فيه » كحرمة بيع الأرز بالأرز متفاضلا قياسا على الحنطة[1] .

وعرفه النحاة بأنه «تقدير الفرع بحكم الأصل » أو «حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع »[2] .

ويكاد يكون هذا هو التعريف الفقهى ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل : وهو المقيس عليه ، وفرع : وهو المقيس ، وعلة وحكم : وذلك مثل أن تركب قياسا فى الدلالة على رفع مالم يسم فاعله ،فتقول « اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل » .

فالأصل : هو الفاعل . والفرع : هو مالم يسم فاعله . والحكم : هو الرفع . والعلة الجامعة : هى الإسناد[3] .

أو تركب قياسا فى الدلالة على حرمة الخمر ، فالخمر أصل منصوص على حكمه وهو الحرمة ، لعلة هى الإسكار ، ونبيذ الشعير أو التمر فرع لم ينص على حكمه ، فإذا وجدنا العلة التى يبنى عليها الحكم فى الأصل متحققة فيه لزم – بطريق القياس – أن يكون مثله فى الحكم[4] .

ثم يورد ابن الانبارى فى لمع الأدلة[5] استشكالا أورده فيقول «فإن قيل » فلم كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذى هو الأصل موجبا للرفع دون النصب وهلا كان الأمر بالعكس ؟ قيل : «لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، ووجدنا إسناد الفعل لايكون إلا إلى فاعل واحد ووقوعه

---

(١) أصول النحو ٧٥ د – محمد عيد ، نقلا عن اللمع للشيرازى .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ . .

(٣) الاقتراح ٣٩

(٤) أصول التشريع الإسلامى : أستاذنا : على حسب الله ط ٤ .

(٥) ص ٩٤ ط الجامعة السورية .

يكون على مفعولات كثيرة ، فمنه مايقع على مفعول واحد ، ومنه على مفعولين ومنه على ثلاثة مفاعيل ، مع أن جنس الفعل متعديا كان أو لازما يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة وهى : المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال والمفعول معه والمستثنى ، مع خلاف فى المفعول معه والمستثنى . فتلك عشرة كاملة ، ولايسند فى ذلك كله إلا إلى فاعل واحد ، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقل ، ووقوعه على المفعول أكثر ، والرفع أثقل ، والنصب أخف أعطى الأقل لأثقل والأكثر الأخف معادلة بينهما ، ولو عكس ذلك لكان عدولا عن المعادلة التى تقتضيها قضية المعدلة ، واستكثارا لما يستقل فى كلامهم ، وتركا للمناسبة ، وخروجا عن قانون الحكمة وما ذلك — فى ضرب المثال — إلا بمنزلة رجل جعل بين يديه حجرين أحدهما وزنه (منا) (رطلان) والآخر وزنه عشرة (أمناء) وأمر إنسانا أن يحمل ماهو عشرة أمناء مرة واحدة ، وما هو «منا» عشر مرات ليكون قلة العمل بإزاء الثقيل ، وكثرة العمل بإزاء الخفة ، فإنه لاخفاء بأن ذلك مقلوب للحكمة ، ولو أمره بحمل الثقيل عشر مرات وبحمل الخفيف مرة واحدة لكان ذلك مباينا للحكمة ، لجمعه عليه بين الثقل وكثرة العمل فى حالة واحدة ، وبين قلة العمل والخفة فى حال أخرى ، فكذلك هاهنا . والقياس هذا قد لعب دورا فى الفقه والنحو ولم يقف عند حد معين . وبقيت أفكار النحاة عالقة بفروع الفقهاء وأصولهم .

١ — جاء فى نهاية الاقتراح للسيوطى فى المسألة الرابعة « قال ابن جنى فى الخصائص : إذا أدّاك القياس إلى شىء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه .

وهذا يشبه شيئاً من أصول الفقه وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه .

٢ — من — حرف جر لمبتدأ الغاية كما أن (إلى) لمنتهى الغاية . فإذا

قلت : لزيد من الحائط إلى الحائط — فقد بينت به طرفى ماله ، لأنك ابتدأت (بمن) وانتهيت (بإلى) .

حدثنى المحمدان[1] النحوى واللغوى عن ثعلب قال : إذا قال الرجل : لزيد علىّ من واحد إلى عشرة فجائز أن يكون عليه ثمانية إذا أخرجت الحدين ، وجائز أن يكون عليه عشرة إذا أدخلت الحدين معاً ، وجائز أن يكون عليه تسعة إذا أخرجت حدّا وأدخلت حدا[2] .

٣ — وحكى الدورى قال : كان أبو يوسف يقع فى الكسائى ، ويقول : أى شىء يحسن ! إنما يحسن شيئاً من كلام العرب ، فبلغ ذلك الكسائى فالتقيا عند الرشيد ، وكان الرشيد يعظم الكسائى لتأديبه إياه فقال لأبى يوسف : يا يعقوب ، إيش تقول فى رجل قال لامرأته : أنت طالق طالق طالق ؟ قال : واحدة قال : فإن قال لها : أنت طالق أو طالق أو طالق ؟ قال : واحدة قال : فإن قال لها أنت طالق طالق طالق ؟ قال : واحدة ، قال الكسائى : يا أمير المؤمنين ، أخطأ يعقوب فى اثنين ، وأصاب فى اثنين ، أما قوله : « أنت طالق طالق طالق » : فواحدة ؛ لأن الثنتين الباقيتين تأكيد ، كما تقول : أنت قائم قائم قائم ، وأنت كريم كريم كريم وأما قوله : « أنت طالق أو طالق أو طالق » فهذا شك ، فوقعت الأولى التى تتيقن ، وأما قوله[3] : أنت طالق ثم طالق ثم طالق » فثلاث لأنه نسق ، وكذلك قوله : أنت طالق وطالق وطالق[4] .

وضرب أبو على الفارسى مثلا للاتساع والحذف قولهم فى صريح الطلاق : أنت واحدة ، تقديره : أنت ذات تطليقة واحدة ، فحذف المضاف والمضاف إليه

---

(١) محمد بن القاسم بن بشار الأنبارى ، ومحمد بن دريد .
(٢) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٦
(٣) نزهة الألباء ص ٧٣ ، ٧٤ .
(٤) نزهة الألباء وانظر الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٥

وأقيم صفة المضاف إليه مقام الاسم الموصوف[1] .

٤ – ويروى عن بشر المريسى أنه قال للفراء : يا أبا زكريا ، أريد أن أسلك مسألة فى الفقه ؟ فقال سل ، فقال : ما تقول فى رجل سها فى سجدتى السهو ؟ قال لاشىء عليه ، قال : من أين قلت ذلك ؟ قال قسته على مذاهبنا فى العربية ؛ وذلك أن المصغر لا يصغر ، وكذلك لا يلتفت إلى السهو فى السهو ، فسكت .

ويروى نحو هذا عن محمد بن الحسن ، أنه سأله عن ذلك فأجاب بهذا الجواب ، فقال : ما ظننت آدمياً يلد مثلك .

وكان يجب أن يدرك النحاة والفقهاء ما بين أقيستهم من فروق دقيقة حينا وشاسعة أخرى ، فإذا كان القياس الشرعى يؤدى إلى أن ينسحب حكمه باطراد على جميع الحالات المماثلة ، فإن القياس اللغوى لايراد منه ذلك دائما ، إذ مجالاته تختلف من حيث الأصوات والمفردات والتراكيب والدلالات ، وحسبه أن يجرى فى كلمة واحدة ليضيف إلى اللغة جزئية جديدة تغنى بها وتزاد ثروتها[2] .

وإذا كان النحاة قد شادوا قواعدهم على القياس والسماع والاجتهاد والعلل والإجماع والأصول والفروع ،واستصحاب الحال فقد كان صنيع الفقهاء كذلك ، ومناط الاستنباط عندهم على هذا حذو النعل بالنعل حيث يلتمسون الشبيه والنظير ، ومن أجل هذا كان القياس النحوى صورة من القياس الفقهى ، والقياس وإن كان يستعمل فى جميع الميادين والأنشطة ومنها اللغة والنحو والفقه والأصول وعلم الاجتماع والنفس إلا أن قياس الأصوليين والفقهاء مرتبط باستنباط حكم فى غيبة النص الصريح ، وبحيث يتفق هذا الحكم مع المبادىء المقررة فى الكتاب والسنة والإجماع[3] .

---

(١) الإيضاح : ٥٢ خط دار الكتب ١٠٠٦ نحو ، ١١٢٠ نحو .

(٢) نزهة الألباء ص ١٠١ ، ١٠٢

(٣) مشكلات القياس فى اللغة د / عبد الصبور شاهين .

أما أهل العربية واللغة فهم يدورون فى حقل أوسع غير مشروط بمثل هذا ، وغير محدد بحدود الفقهاء وعلماء الأُصول[1] .

ولأجل هذا حجّر النحاة أنفسهم حين داروا مع الفقهاء فى « أُصولهم وفروعهم » ، وحاكوهم فى وضع « أصول وفروع » تشبه أُصولهم وفروعهم فحمّلوا نحوهم أثقالا ما كان أغناهم عنها ومن ذلك :

١ – فكرة العامل ، ولقد أدار النحوى عليها جميع أبحاثه وأفكاره .

٢ – والعلة فقد راعى النحاة عللا خفية أو ظاهرة فى كلامهم ، وهم فى ذلك متبعون طريق علماء الأُصول والفقه ولا نزال نسمع الكلمة المأثورة « أضعف من حجة نحوى » وهى كثيرة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً[2] .

٣ – والقياس . وللقياس أربعة أقسام :

(١) حمل « فرع على أصل » كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل : (قيمة : قيم) أو تصحيحه لصحة المفرد مثل : (ثور : ثِوَرة) .

(٢) حمل « أصل على فرع » كإعلال المصدر لإعلال فعله (قام : قياماً) أو تصحيحه لصحة فعله مثل (قاومت قواماً) .

(٣) حمل « نظير على نظير » : منعوا أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبهه بـ (أفعل التعجب) ، وأجازوا تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل .

(٤) حمل ضد على ضد : كالنصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن) أولهما لنفى الماضى والثانى لنفى المستقبل[3]

ومن كلام محمد بن على بن عمر بن الجيان فى قياس النحاة (قياسات النحو

---

(١) مشكلات القياس فى اللغة العربية د . عبد الصبور شاهين ، بتصرف .

(٢) الاقتراح ٤٨ .

(٣) انظر : الاقتراح ٤٢ .

تتوقف ولا تتطرد كقميص له جربانات فصاحبه كل ساعة يخرج رأسه من جربانة)[1] .

على أن وجوها من الشبه بين أُصول النحو وأُصول الفقه هى التى جرتهم إلى هذا التوافق فى المنهج « فالنحو والفقه يتصلان بالحياة ، وكلاهما متأثر بنفوس الناس ومجتمعاتهم ، وكلاهما أساسه الشواهد والآثار »[2] .

إلا أن الفقه يعتمد على نص سماوى مقدس يرسم للناس فيه الحرام والحلال ، والواجب والجائز ، والنحو يعتمد على شواهد أرضية متطورة من كلام البشر .

ومع ذلك فقد أسرف النحاة على أنفسهم فرموا الوجوه المختلفة بالحرام والحلال ، والوجوب والجواز ، حتى رأينا ابن مالك نفسه يقول فى ألفيته (فما أبيح افعل ودع مالم يُبح) .

على أن النحاة اشتطوا فى تطبيق مصطلح الفقه الإسلامى ونسجوا على منواله حتى كُبل النحو بما فى القياس الفقهى من حمل « فرع على أصل » أو « حمل أصل على فرع » .

ونظرة إلى خصائص ابن جنى ، وهو فى أُصول النحو ، لترى إلى أى حد استعار النحاة من الفقهاء أُصولا لقواعدهم فى نظرية « الأصل والفرع » .

وإليك نتفا يسيرة لا تخرج عن دائرة (الفرع والأصل) ظهرت فى كتب أصول النحو بعد أن حملوها وأثقلوها بأصول الفقه .

١ ـ باب من غلبة الفروع على الأصول[3] :

يقول ابن جنى[4] « ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات ، نحو زيدٌ ، وزيدا ، وزيدٍ ، وهو يقوم . فإذا تجووزت رتبة الآحاد أعربوا بالحروف نحو :

---

(١) البغية ٧٩ ط أولى .
(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربى ١٠٥ د . عابدين .
(٣) الخصائص ١ / ٣٠٠ فما بعدها .
(٤) ١ / ٣٠٩ فما بعدها .

الزيدان ، والزيدين ، والزيدون ، والعُمرين ، وهما يقومان ، وهم ينطلقون ؛ فأما ما جاء فى الواحد من ذلك ، نحو : أخوك ، وأباك ، وهنيك ، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنَّ العرب قدمت منه هذا القدر ؛ توطئة لما أجمعوه من الإعراب فى التثنية والجمع بالحروف .

وهذا أيضاً نحو آخر من « حمل الأصل على الفرع » ، ألا تراهم أعربوا بعد الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك فى التثنية والجمع .

فأما قولهم (أنت تفعلين) فإنهم إنما أعربوه بالحرف وإن كان فى رتبة الآحاد – وهى الأوّل – من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة ، فقد ترى إلى عَلَم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب مافوقه فصار – لذلك – الأقوى ، كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

٢ – حمل الأصول على الفروع :

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجر فى المظهر فى نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما فى المضمر ، نحو رأيتك ومررت بك ، وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر ، من حيث كان المضمر عاريا من الإعراب ، فإذا عرى منه جاز أن يأتى منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون موسوما بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر فى التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعى هنا أمرا غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء . وإذا تأملت ذلك علمت أنك فى الحقيقة إنما حملت فرعا على أصل ، لا أصلا على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل فى عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه لأنه فرع فى البناء ، كما حملت المظهر على المضمر فى باب الإضافة ، من حيث كان المضمر هو الأصل فى مشابهته التنوين ، والمظهر فرع عليه فى ذلك ، لأنه إنما (يتأصل) فى الإعراب لا فى البناء[1] .

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٥٥ – ٣٥٦ .

٣ ـ باب فى المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول :

وأما صحة قياس الفروع ، على فساد الأُصول ، فكأَن يقول لك قائل : لو كانت الناقة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل ؟ .

فجوابه أَن تقول « علفة » وذلك أن النون عين (والأَلف منقلبة عن واو ، والواو لام) القنو والقاف فاؤه ولو كان القنو مشتقا من لفظ الناقة لكان مثاله لفع ، فهذان أَصلان فاسدان والقياس عليهما أَو بالفرعين إليهما[1] .

٤ ـ مراجعة أصل واستئناف فرع :

« اعلم أَن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ، ولست تراجع به أَصلا ،

من ذلك الأَلفات غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق ، أَو للتأْنيث أَو لغيرهما من الصيغة لا غير .

فالتى للإلحاق كأَلف أَرطى فيمن قال : مأْروط (يقال : وأَديم مأْروط أَى مدبوغ بورق الأَرطى) ، وحنبطى ودَلَنطى . والتى للتأْنيث كأَلف سكرى وغَضْبى ، وجُمادى والتى للصيغة لا غير كأَلف ضَبَغْطرىَ وقَبَعْثَرىً ، وزَبَعْرى . فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الأَلفات للتثنية أَو الجمع قلبتها ياء ، فقلت : أَرطيان وحنبطيان ، وسكريان ، وجُماديات وحباريات ، وضَبَغْطَريان ، وقبَعْثريان . فهذه الياء فرع مرتجل ، وليست مراجعا بها أَصل ، أَلا ترى أَنه ليس واحدة منها منقلبة أَصلا لا عن ياءٍ ولا غيرها[2] .

٥ ـ نقص الأصول واتشاء أصول (غيرها منها) :

رأَيت أَبا على ـ رحمه الله ـ معتمدا هذا الفصل من العربية ملما به ، دائم التطرق له ، والفزع فيما يحدث إليه . وسنذكر من أَين أَنس به ، حى عول فى كثير من الأَمر عليه . . . ومن ذلك قولهم : الخازباز . فالأَلف عندنا فيها أَصل بمنزلة أَلف كاف ودال . وذلك لأَنها أَسماء مبنية وبعيدة

---

(١) الخصائص لابن جنى ٣ / ٣٢٨ .
(٢) الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٤٥ .

عن التصرف والاشتقاق فألفاتها إذا أصول فيها ، كألفات ما ، ولا ، وإذا ، وألا ، وإلا ، وكَلاّ ، وحتّى ثم إنه قال :

* ورمت لها زِمُها من الخزْباز *

فالخِزْباز حينئذ بمنزلة السربال ، والغربال وألفه محكوم عليها بالزيادة كألفهما ، ألا ترى الأصل كيف استحال زائدا ، كما استحالت (باء الجر الزائدة فى بأبى أنت فاء فى بأبأت بالصبى – وكذلك أيضاً استحالت ألف قافٍ (ودالٍ ونحوهما) وأنت تعتقد (فيها كونها أصلا) غير منقلبة إلى اعتقادك فيها القلب ، لمّا اعتزمت فيها الاشتقاق ، وذلك قولك ؛ قوّفت قافا ، ودوّلت دالا »[1] .

٦ – مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد :

هذا موضع قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب أن ينبه عليه ، ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك . ما رأيته مذُ اليوم ، لأنهم يقولون فى ذلك : إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضموها ؛ لأن أصلها الضم فى (مُنْذُ) وهو هكذا لعمرى ، لكنه الأصل الأقرب ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين ، إتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ، فأما ضم ذال (منذ) فإنما هو فى الرتبة بعد سكونها الأول المقدر ، ويدلك على أن حركتها إنما هى لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فى مذ وهذا واضح . فضمتك الذال إذا من قولهم : مُذُ اليوم ومذُ الليلة إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذى هو (مُنْذُ) دون الأبعد المقدر الذى هو سكون الذال فى (مُنْذُ) قبل أن يحرك فيما بعده »[2] .

٧ – مراعاتهم الأصول تارة ، واهمالهم اياها اخرى :

« فمن الأول قولهم صُغْت الخاتم ، وحُكت الثوب ونحو ذلك . وذلك أن

---

(١) الخصائص لابن جنى ٣ / ٢٢٧ – ٢٢٨ .
(٢) الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٤٢ – ٣٤٣ .

فَعُلْت هُنا عدّيت ، فلولا أن أصل هذا فعلت – بفتح العين – لما جاز أن تعمل فعُلت : ومن الأُصول المراعاة قولهم : مررت برجل ضارِب زيدٍ وعمرا ، وليس زيد بقائم ولا قاعدا ، (إنَّا منجُّوك و أَهلَك) وإذا جاز أن تراعى الفروع ، نحو قوله :

بدا لى أنى لستُ مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

وقوله :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً
ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

كانت مراجعة الأُصول أولى وأجدر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين فى آخر الاسم وعلى هذا القياس أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلَّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه . وهو شاهد لقوة إعمال الثانى من الفعلين لقوته وغلبته ، على إعمال الأَول لبعده[1] .

هذا ونحس أثر المباحث الفقهية حين يتحدث ابن جنى عن حمل « الفرع على الأَصل » والعكس ، والحمل على الظاهر ، فى أماكن كثيرة من الخصائص كما نحس ذلك فى الأَشباه والنظائر[2] ، وكذلك فى كتابه الاقتراح[3] .

ومن الكتب التى تصدت « للفروع والأُصول » وحل مشكلات العربية فى ضوئهما كتاب « أسرار العربية » لابن الأَنبارى ت ٥٧٧ هـ دمشق ، وهو كتاب قائم على العلل والأسباب ، فقد أثار حديثاً حولهما فى جميع كتابه[4] .

واستمع معى إلى طرف يسير فى مسألة منه : فإن قيل : « هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء ،

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ .
(٢) السيوطى ١ / ٥٨ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ .
(٣) الاقتراح ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ .
(٤) أسرار العربية لابن الأنبارى ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٤٠ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٢٧ .

أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ قيل اختلف النحويون فى ذلك :

فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هى الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل فى حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهى الأصل فكانت أصلا ، والأصل فى حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهى الفرع فكانت فرعا ، وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هى الأصل ، وحركات الإعراب فرع عليها ، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغير ، ومالا يتغير أولى بأن يكون أصلا مما يتغير »[1] . ومن رأينا أن تختفى هذه القضية من المباحث النحوية الجديدة حتى لا يضل الباحث فى التحديدات والمتاهات والمعادلات المنطقية وأن يحل محلها الخلق والإبداع

وإليك نموذجاً آخر من كليات أبى البقاء .

١ ـ الأصل فى الأسماء العارية عن العوامل ـ الوقف .

٢ ـ الأصل فى الاشتقاق أن يكون من المصادر .

٣ ـ فعل الحال هو الأصل عند الأكثرين وقال قوم الأصل هو المستقبل ، لأنه يخرج به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده . وقال قوم هو الماضى ، لأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا[2] .

٤ ـ الأصول تتحمل مالا تتحمله الفروع .

٥ ـ اللازم فرع وتبع من جهة أن إليه الانتقال[3] .

وأخيرا نعجب من أن :

بعض المؤلفات توحى بهذا التداخل بين الفقه والنحو فيما يتصل بالأصول والفروع » ، فقد ألف الشيخ جمال الدين الإسنوى (ت ٧٧٢ هـ) كتابا فى هذا المجال[4] .

(١) أسرار العربية ٢٠ دمشق .
(٢) كليات أبى البقاء ص ٥١ .
(٣) كليات أبى البقاء ص ٥٠ .
(٤) وهو الكوكب الدرى فيما يتخرج على « الأصول » النحوية من « الفروع » الفقهية ، وأقوم بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه .

كما أن قضية الأصالة والفرعية تظهر في عدد من المفاهيم النحوية :

١ – يرى ابن جنى أن (العدد) موضع يحدث معه ترك الأُصول[١] .

٢ – يرى بعضهم أن السين فرع من سوف[٢] ، واتخذ بعضهم من التمايز بينهما فى المعنى وسيلة لرفض فكرة تطور ما قل حروفا منهما عما كثر حروفا واتخذوا من التغاير فى المعنى دليلا على أصالة كل[٣]

٣ – (وبرجشتراسر) فى التطور النحوى[٤] لا يعرف الأُصول) لصيغة التفضيل .

٤ – يرى الكوفيون أن نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة ، وابن الأنبارى يرى أصالة كل[٥] .

٥ – ثم تطالعنا أقوال مختلفة فى كتب النحاة فى قضية الأصالة والفرعية والإفراد والتركيب عن : « لن . كأن . لكن . ليس . لات . لهنك . . . الخ

ويمكن أن تراجع هذا الخلاف فى : سر صناعة الإعراب ، وكتاب الإنصاف لابن الأنبارى والأشباه والنظائر للسيوطى والتطور النحوى لبرجشتراسر .

وفيها ترى نموذجا من العبقرية العربية والحس اللغوى حينا ، وحينا آخر نموذجا من الخلط والجدل والفلسفة ، والتأويل واللجاج والإرهاق والحيرة .

استمع إلى ابن جنى يتحدث عن معنى الكاف فى (كأن زيدا عمرو) .

« أما إحداهما فقولنا : كأن زيدا عمرو .

« إن سأل سائل فقال : ما وجه دخول الكاف هنا ، وكيف أصل وضعها وترتيبها ؟ فالجواب أن أصل قولنا : كأن زيدا عمرو ، إنما هو : إن زيدا

---

(١) المحتسب ١ / ٣٢٥ فما بعدها مخطوط .
(٢) الإنصاف المسألة ٩٢ .
(٣) الوحدات الصرفية ٢٥١ .
(٤) ص ٦٦ .
(٥) الإنصاف ٩٤ .

كعمرو ، فالكاف هنا تشبيه صريح ، وهى متعلقة بمحذوف ، فكأنك قلت : إن زيدا كائن كعمرو : ثم إنهم أرداوا الاهتمام بالتشبيه الذى عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف من وسطها ، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه فلما أدخلوها على إن من قبلها ، وجب فتح أن ، لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر ، ولا تقع إلا أولا أبدا ، وبقى معنى التشبيه الذى كان فيها وهى متوسطة ، بحالة فيها وهى متقدمة ، وذلك قولهم : كأن زيدًا عمرو ، إلا أن الكاف الآن لما تقدمت بطل أن تكون متعلقة بفعل ولا معنى فعل ، لأنها فارقت الموضع الذى يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف ، وتقدمت إلى أول الجملة ، وزالت عن الموضع الذى كانت فيه متعلقة بخبر إن المحذوف ، فزال ما كان لها ، من التعلق بمعانى الأفعال ، وليست ها هنا زائدة ، لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن كانت قد تقدمت ، وازيلت عن مكانها وإذا كانت غير زائدة فقد بقى النظر فى أنّ التى دخلت عليها ، هل هى مجرورة بها أو غير مجرورة ، فأقوى الأمرين عليها عندى أن تكون « أنّ » فى قولك كأنك زيد ، مجرورة بالكاف[1] .

٦ - إن « الأصل والفرع فى باب الإعراب والبناء دخيل على النحو ، ويجب أن ينفصل عنه ، وحسبك أن تنظر إلى دوران النحاة حول «الأصول والفروع » فى تعليل البناء ، والافتراض فى (أصل) وضع الأسماء والحروف والأفعال .

والحق أن قضية (الأصالة والفرعية) لا ترتبط بمقاييس ثابتة عند علماء النحو العربى ، ومن هنا اضطربت الآراء والمشارف فما يعتبره نفر منهم أصلا ، يعتبروه الآخرون فرعا لهذا الأصل ، وأدى هذا إلى الاضطراب والتناقض[2] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) انظر نماذج لهذا الخلاف بين البصريين والكوفيين فى كتاب الإنصاف .

ومما يعترض به على مثل هذه الدراسات أنهم قالوا : « لو كان القياس جائزا لكان ذلك يؤدى إلى اختلاف الأحكام لأن الفرع قد يأخذ شبها من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض فى الحكم وذلك لا يجوز ، فإن (أن) الخفيفة المصدرية تشبة (أنَّ) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه و (أنّ) المشددة معملة وأن (ما) المصدرية غير معملة ، فلو حملنا (أن) الخفيفة على (أنّ) المشددة فى العمل ، وعلى (ما) المصدرية فى ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد مُعْملا (و) غير معمل فى حال واحدة وذلك محال[1] »

أن العلماء أجهدوا أنفسهم فى تعميق حمل « الفروع على الأُصول » وعكسه وتعدد (الأُصول) ، والقياس على « الأَصل المختلف فى حكمه ، وفى تعارض « الأَصل » والغالب ، وتعارض « الأصلين » ، كما أكثروا من التفريعات والتأويلات والتجريدات حتى أصبح حديثهم جامدا هامدا ، وهو نفسه يمثل منهج البحث عندهم فى تحكيم القواعد والأقيسة ، والمعايير والأنظمة الدخيلة على النحو العربى ، والوافدة ، عليه من دروب التاريخ الطويل وأزقته[2] .

وكان على النحاة أن تكون دراساتهم فى خدمة المعنى اللغوى ، فلا تشكك فيه ، ولا تنفّر منه ، ولا تدخل منهجا أجنبيا معه .

ولهذا آثرنا على قدر الطاقة أن نقدم دراسة (للأَصالة والفرعية) فى جوانب

---

(١) لمع الأدلة ص ١٠١ .

(٢) من الواجب أن نشير إلى أنه ظهرت طائفة قليلة فى السنوات الأخيرة عالجت قضية الأصالة والفرعية فى بحوث صغيرة ولكنها مبتكرة ، وقد اهتمت بالجانب المقارن فى الساميات : انظر حرف الضاد وكثرة مخارجه فى اللغة العربية د . خليل نامى. ضمير المتكلم المرفوع د . خليل نامى . دراسات لغوية (٤) ، (٥ – ٧) د . السيد يعقوب بكر .الضمير (أنا) فى اللغات السامية د . السيد يعقوب بكر ، وقد نشرت بمجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة بين ١٩٥٦ – ١٩٥٩ م .

مختلفة من المستويات اللغوية قامت أركانها تقريبا ـ على المنهج الوصفى الذى يجعل أهم أهدافه مراقبة الظواهر المتطورة التى تلحق بالعربية عن طريق تسجيل الواقع اللغوى كما هو ، وتفسيره تفسيرا موضوعيا .

كما يلاحظ على هذا البحث أن أركانه قامت على كثرة من النصوص القديمة الموثقة اكتنفته مِنْ بين يديه ومِن خلفه ، وهيمنت عليه إلى أن قادته إلى نهايته فى غير تسلط ولا تحكم .

احمد علم الدين الجندى
الأستاذ بكلية دار العلوم
والخبير بالمجمع